جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

تقرير الأداء الاقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤

فبراير ٢٠١٤

تقديم

لا شك أن الإقتصاد المصرى كان يواجه العديد من التحديات الصعبة فى نهاية يونيو ٢٠١٣. ويأتى على رأس هذه التحديات تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى، وإ تفاع معدلات البطالة، وإ تفاع كبير وغير مستدام فى العجز الكلى بالموازنة العامة، وزيادة معدلات الدين العام، وزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الفقر والشعور بعدم العدالة الإجتماعية. وفى مواجهة تلك التحديات، فقد كان أمام الحكومة الانتقالية التى تولت المسئولية فى ١٦ يوليو ٢٠١٣ الاختيار بين أحد مسارين: إما إتباع سياسات إنكماشية لتحقيق الاستقرار الكلي فى الاقتصاد على أمل أن تؤدى هذه السياسة إلى تحقيق معدلات أكبر من النمو فيما بعد، أو إتباع سياسات توسعية لدفع معدلات النمو الاقتصادى، والإستجابة للمطالب الإجتماعية، والعمل فى ذات الوقت على تحقيق الانضباط المالي للسيطرة على عجز الموازنة. وإختارت الحكومة إنتهاج المسار الثانى بشكل حاسم مستفيدة فى ذلك من وديعة وزارة المالية لدى البنك المركزى منذ ١٩٩١ ثم بعد ذلك من المساعدات من دول الخليج الشقيقة، كما تبنت الحكومة عدداً من الإصلاحات المالية لإيجاد حيز مالى يسمح بتحقيق الإستدامة على المدى المتوسط.

وقد بدأت الحكومة تنفيذ الإستراتيجية الجديدة منذ أغسطس الماضى من خلال طرح حزمة تنشيطية تعادل ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، تبعتها حزمة تحفزية مماثلة تم إقرارها فى فبراير ٢٠١٤ ليصبح إجمالى قيمة الحزم المالية ما يمثل نحو ٣% من الناتج المحلى الإجمالى. وقد تم توجيه ثلثى هذه المبالغ لزيادة الإستثمارات العامة فى البنية الأساسية، بينما تم توجيه باقى المبالغ لمبادرات وبرامج تسهم فى تحقيق مزيد من العدالة الإجتماعية. وقد صاحب ذلك بالتوازى، قيام البنك المركزى بخفض معدلات الفائدة ثلاث مرات متتالية، بمعدل نصف نقطة مئوية فى كل مرة. ومن المتوقع أن تؤدى السياسات المالية والنقدية التوسعية إلى زيادة معدل النمو الإقتصادى خلال العام الجارى ليصل إلى نحو ٣,٥% مقارنة بنحو ٢,١% فى العام السابق.

وإلى جانب إستكمال تنفذ خارطة الطريق السياسية والتى ستؤدى حتماً إلى مزيد من الثقة فى الاقتصاد، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو السياحة، فإ ن الحكومة الإنتقالية رأت أيضاً ضرورة تبنى مجموعة من الإصلاحات الداعمة للنمو الاقتصادى والاستدامة المالية. وتشمل الإصلاحات المالية التحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق قانون الضريبة العقارية بعد تعديله، وإصدار قانون جديد لتنظيم إستخدام الثروة المعدنية، بالإضافة إلى الخفض التدريجى لدعم المنتجات البترولية. وعلى نفس القدر من الأهمية قامت وزارة المالية بإنشاء وحدة جديدة "للعدالة الإقتصادية" تختص بتصميم ومتابعة تنفذ البرامج الاجتماعية التى تستهدف التحول من الدعم السلعى الذي قد لا يذهب إلى مستحقيه إلى الدعم المباشر للأسر الفقيرة.

وبالرغم من هذه الإجراءات فإن هناك حاجة لإجراء مزيد من الإصلاحات لتحقيق الإستدامة المالية على المدى المتوسط، وتشمل هذه الإصلاحات إعادة النظر فى النظام الضريبى، ونظم التأمين الصحى والمعاشات، وإعادة هيكلة الأجور، وإصلاح هياكل الهيئات والشركات المملوكة للدولة. وفى نفس الوقت فإ ن هناك ضرورة لإتخاذ مبادرات جادة لتحسين نوعية خدمات التعليم والصحة.

وزير المالية

الدكتور/أحمد جلال

تنبيه

تعتمد التحليلات والأرقام الواردة فى هذا التقرير على المعلومات المتاحة فى وقت إعداد التقرير، وستقوم وزارة المالية بتحديث ومراجعة محتوى هذه الوثيقة دورياً فى ضوء حدوث أية تطورات جديدة.

فهرس

أولاً: التحديات الاقتصادية فى نهاية يونيو ٢٠١٣ ..... ٥

ثانياً: إختيار السياسة الاقتصادية الملائمة..... ٦

تحفيز النشاط الاقتصادى ٦

ضبط المالية العامة ٧

تدعيم العدالة الاجتماعية ٧

ثالثاً: الأداء الاقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ ..... ٩

النشاط الاقتصادى ٩

الأداء المالى خلال النصف الأول من العام ١٤/١٣..... ١١

تطور أداء السياسة النقدية ١٢

تطور أداء المعاملات الخارجية..... ١٣

رابعاً: نظرة مستقبلية للاقتصاد المصرى ١٤

النشاط الاقتصادى ١٤

الموازنة العامة ١٤

أولاً: التحديات الاقتصادية فى نهاية يونيو ٢٠١٣

شهد الاقتصاد المصري منذ بداية عام ٢٠١١ تحديات حقيقية وصلت إلى ذروتها فى شهر يونيو ٢٠١٣. فعلى الرغم من صلابة أركان الاقتصاد الرئيسية، إلا أن تداعيات الأحداث السياسية فى خلال ما يقرب من ثلاث سنوات قد أدت إلى تراجع ملحوظ فى الأداء وعدم القدرة على تحقيق أفضل إستخدام للطاقات الكامنة فى الإقتصاد.

وقد قامت الحكومة الإنتقالية منذ تعيينها فى يوليو ٢٠١٣ بتحديد أهم التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى والتى تمثلت فى ثلاث مشاكل رئيسية:

١. تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة؛

٢. وجود إختلالات على مستوى الإقتصاد الكلى ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، وتراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزى، وارتفاع مستويات الدين العام؛

٣. ارتفاع معدلات الفقر وعدم العدالة الاجتماعية.

وتتسم هذه التحديات بأنها تغذى بعضها البعض، وهو ما كان يتطلب لمواجهتها التصدى لها بشكل متسق يختلف عن السياسات المتبعة فى الأعوام السابقة (شكل ١)

شكل (١): التحديات الاقتصادية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣

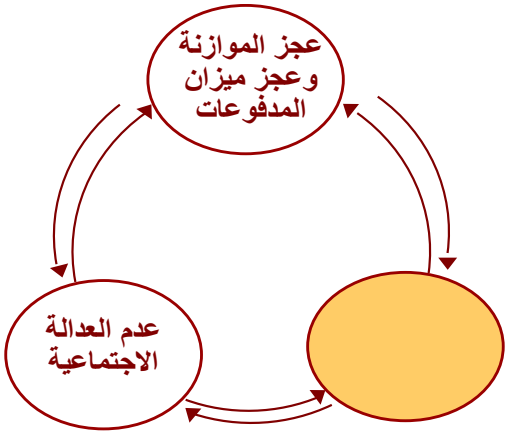

وتظهر مؤشرات الأداء الإقتصادى فى ذلك الوقت حدة هذه التحديات. فقد بلغ معدل النمو الإقتصادى فى المتوسط خلال الأعوام الثلاث السابقة نحو ٢% وهو معدل يقل بنحو النصف عن طاقة نمو الإقتصاد، وهو ما ساهم فى تفاقم معدلات البطالة لترتفع من نحو ٩% فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نحو ١٣,٣% فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وقد صاحب ذلك تراجع معدلات الإدخار والإستثمار كنسبة من الناتج المحلى إلى معدلات متدنية عند ٧,٢% و١٤,٢% فى يونيو ٢٠١٣.

وقد تأثر أداء الموازنة العامة نتيجة إنخفاض النشاط الإقتصادى بشكل ملحوظ، خاصة مع تزايد المطالب الإجتماعية والفئوية، حيث إرتفع العجز فى الموازنة العامة إلى مستويات قياسية سجلت نحو ١٣,٧% من الناتج المحلى الاجمالى (مقارنة بعجز بنحو ٧,٥% خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠)، ومع إرتفاع الدين العام إلى ما يقرب من ٩٤% مقابل ٧٩% من الناتج المحلى الاجمالى فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية، فقد إستمر إتساع العجز فى ميزان المعاملات الجارية ليحقق عجزاً بنحو ٥,٦ مليار دولار، وذلك على الرغم من إرتفاع تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وحدوث تحسن طفيف فى الميزان التجارى. بينما كان أداء الميزان المالى والرأسمالى جيداً نتيجة حدوث صافى تدفق إيجابى من الإستثمار الأجنبى المباشر وودائع للبنك المركزى بنحو ٦,٥ مليار دولار. فى الوقت نفسه إنخفضت القيمة الإسمية للجنيه أمام الدولار واليورو بنحو ١٦% و ٢٢% على التوالى خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

وعلى الجانب الإجتماعى، فقد شهدت هذه الفترة إستمرار معاناة الأفراد خاصة من الفقراء ومحدودى الدخل، حيث إرتفعت معدلات الفقر إلى نحو ٢٦,٣% فى عام ٢٠١٢ مقابل ٢٥,٢% فى عام ٢٠١٠. كما إستمر تراجع متوسط دخل الفرد، وذلك منذ يناير ٢٠١١. ومن ناحية أخرى ظلت الحاجة ملحة لإصلاح خدمات التعليم والصحة، بينما لم تكن شبكة الحماية الاجتماعية من الكفاءة أو القدرة على تقديم الحماية اللازمة لحماية محدودى الدخل والفقراء، أو بما يمكن من مواجهة الأمراض أو البطالة أو الشيخوخة.

ثانياً: إختيار السياسة الاقتصادية

لمواجهة التحديات السابقة كان من الواضح للحكومة الانتقالية أن السياسات التقشفية لم تكن هى السياسة الإقتصادية المناسبة لأنها كانت ستتسبب فى زيادة تباطؤ النشاط الإقتصادى، وبالتالى زيادة الخلل بالتوازنات الإقتصادية، وبالتالى حديث مزيد من التدهور فى الأوضاع الإجتماعية. ولذلك فقد قررت الحكومة إتباع سياسات توسعية لتنشيط حركة النشاط الاقتصادى، وتوفير فرص عمل، والإستجابة للمطالب الإجتماعية الأكثر إلحاحاً.

ومن ثم قامت خطة الحكومة على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

١. تنشيط الإقتصاد،
٢. معالجة الاختلالات الإقتصادية الكلية،
٣. وتدعيم العدالة الاجتماعية.

ومع الأخذ فى الاعتبار ضيق الوقت المتاح أمام الحكومة الانتقالية لتنفيذ هذه الإصلاحات وأخذاً فى الإعتبار تحملها المسئولية كحكومة تأسيسية، فقد التزمت الحكومة بالتركيز على التحديات قصيرة الأجل، مع العمل على تمهيد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة. وفى سبيل ذلك فقد استهدفت الحكومة ضخ أموال جديدة فى الاقتصاد مع تنفيذ بعض الإصلاحات التى تتسق مع الوضع الإقتصادى والإعتبارات السياسية.

تحفيز النشاط الاقتصادى

فى سبيل دفع حركة النشاط الاقتصادي، فقد قامت الحكومة بإصدار حزمة تحفيزية فى أكتوبر ٢٠١٣ بقيمة ٢٩,٧ مليار جنيه، كما يتضح فى جدول (١) وبشكل أكثر تفصيلاً فى جدول (١) بالملاحق. وقد تم توجيه ثلثى الإنفاق لزيادة الاستثمارات الحكومية فى البنية الاساسية، كما تخصيص ٤,٨ مليار جنيه لخدمات الصحة، و١,٢ مليار جنيه لسداد المتأخرات لشركات المقاولات. وقد أتاحت وزارة المالية حتى نهاية فبراير ٢٠١٤ نحو ٢٠,١ مليار جنيه للوزارات والجهات المنفذة لهذه الحزمة.

جدول (١): الإعتماد الإضافى الأول

(مليار جنيه)

البيان	المبلغ	ما أتاحته وزارة المالية من أموال حتى فبراير ٢٠١٤
الأجور وتعويضات العاملين	٢,٦	-
شراء السلع والخدمات	٠,٨	٠,١
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦,٢	٢,٢
شراء الأصول غير المالية	١٥,٨	٠,٠
حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٤,٣	٢,٠
الإجمالى	**٢٩,٧**	**٤,٣**

المصدر: وزارة المالية

كما أطلقت وزارة المالية حزمة تحفيزية ثانية فى يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٣٣,٩ مليار جنيه، ووفقاً لسياسة مماثلة للحزمة الأولى، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من المبلغ للإستثمارات فى البنية الأساسية بقيمة ٢٠ مليار جنيه، بينما تم توجيه المبالغ الأخرى للإنفاق على الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة وزيادة دخول المعلمين والمهن الطبية.

وبهذا يصل حجم الحزم التحفيزية التى تم ضخها فى الإقتصاد ما يعادل ٣% من الناتج، وهو يعد المعدل الأعلى تاريخياً بالنسبة للإقتصاد المصرى.

وقد تم تمويل الحزمة التنشيطية الأولى من خلال إستخدام نصف وديعة وزارة المالية لدى البنك المركزى القائمة منذ عام ١٩٩١ (والتى تبلغ إجماليها نحو ٦٠ مليار جنيه) ، بينما تم استخدام النصف الثاني من الوديعة لخفض الاحتياجات التمويلية للخزانة العامة. أما الحزمة الثانية، فقد تم تمويلها من خلال منحة مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتى تأتى ضمن حزمة أكبر من مساعدات دول الخليج العربى كما هو موضح فى جدول (٢).

جدول (٢): مساعدات دول الخليج خلال يوليو–ديسمبر ٢٠١٣

(بالمليار دولار)

الدول المانحة	ودائع لدى البنك المركزى*	منح نقدية**	منح عينية**	الإجمالى
المملكة العربية السعودية	٢	-	١,٦	٣,٦
الإمارات العربية المتحدة	٢	١	١,٢	٤,٢
الكويت	٢	-	٠,٧	٢,٧
قطر	-	-	٠,٢	٠,٢
الإجمالى	٦	١	٣,٧	١٠,٧

المصدر: وزارة المالية

* مساعدات تزيد من حجم الدين، وسوف يتم ردها

** منح لا ترد

وبالإضافة إلى الحزم التحفيزية، فقد قامت الحكومة بسداد مبلغ ١,٥ مليار دولار كجزء من متأخرات شركات البترول العاملة فى مصر، وهو ما سيشجعها على زيادة إستثماراتها ومعدلات إنتاجها. ومن المنتظر أن يكون لهذا الإتفاق عدة آثار إيجابية منها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى والتي تأثرت بشكل مباشر بتراجع الناتج فى قطاع الاستخراجات خلال السنوات الثلاث الماضية، كما ستؤدى إلى توفير الموارد البترولية بشكل أكبر أمام الصناعة المحلية، بالإضافة إلى تقليل حجم الواردات وتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات، وخفض أعباء دعم الطاقة.

وبالتوازى مع السياسة المالية التوسعية، فقد قام البنك المركزى المصرى بخفض أسعار الفائدة تراكمياً بمقدار ١,٥ نقطة مئوية على مدى ثلاث مرات منذ يوليو ٢٠١٣، وذلك بهدف تشجيع الاقتراض وتنشيط الاستثمار المحلي. فقد تم تخفيض سعر الفائدة بين البنوك (الإنتربنك) وسعر الإقراض لمدة ليلة واحدة ثلاث مرات لتصلا إلى ٨,٢٥% و٩,٢٥% على التوالى فى نهاية النصف الأول من العام المالى الجارى. كما تم خفض سعر الخصم من ١٠,٢٥% إلى ٨,٧٥% خلال نفس الفترة.

ضبط المالية العامة

يكتسب ضبط المالية العامة لتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط أهمية كبرى، خاصة مع وصول عجز الموازنة العامة إلى نحو ١٣,٧% من الناتج خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو معدل مرتفع لا تتحقق معه الاستدامة المالية. وقامت الحكومة لمواجهة ذلك بالبدء فى تنفيذ عدة إصلاحات تستهدف زيادة موارد الدولة وترشيد الإنفاق، كما هو موضح فى جدول (٣).

جدول (٣): الإصلاحات على جانبى الإيرادات والمصروفات

الإصلاحات على جانب الإيرادات	الإصلاحات على جانب المصروفات
• التحول من ضريبة المبيعات إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة • تطبيق قانون الضريبة العقارية • إصدار قانون جديد للثروة المعدنية • تسوية المتأخرات الضريبية • توسيع القاعدة الضريبية • فض التشابكات المالية بين الجهات الحكومية • دراسة قانون الضريبة على الدخل	• ترشيد دعم الطاقة - تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين والمازوت - تحريك أسعار المواد البترولية بشكل تدريجى • تطوير نظم إدارة الدين الحكومى • تطبيق نظام لإدارة التدفقات النقدية بالخزانة العامة • الإنتهاء من تطوير نظم الميكنة فى الدفع والتحصيل • تطوير نظم المراجعة المحاسبية الداخلية للحكومة • مراجعة قانون المشتريات الحكومية

المصدر: وزارة المالية

ومن المتوقع أن تؤثر هذه الإصلاحات بشكل محدود على الأداء المالى خلال العام الجارى، إلا أن الأثر الكلى سوف يتحقق خلال العام المالى القادم وبما يحقق وفراً فى الموازنة العامة بنحو ١٠٣ مليار جنيه (٤,٣% من الناتج المحلى)، وبحيث يزداد فى السنوات التالية.

تدعيم العدالة الاجتماعية

أولت الحكومة أهمية قصوى لتحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن النمو الإقتصادى يعتبر شرطاً أساسياً لتوسيع كعكة الدخل إلا أنه غير كاف لضمان توزيع عادل لها على مستوى المجتمع. وقد أوضحت تجربة الإقتصاد المصرى قبل ثورة ٢٥ يناير فشل سياسات تساقط ثمار النمو الإقتصادى.

وقد إعتمدت هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور اساسية:

- التأكد من أن زيادة معدلات النمو تصاحبها زيادة فى معدلات التشغيل وأن يتم التوزيع بشكل عادل،
- تحسين الخدمات الإجتماعية خاصة التعليم والصحة،
- التحول من الدعم السلعى إلى دعم الأسر الفقيرة.

وللتأكد من زيادة معدلات التشغيل وتحقيق عدالة التوزيع، فقد تم الإهتمام بتوجيه الإستثمار الحكومى إلى المناطق المحرومة، كما تم توجيه مبالغ إضافية لمساندة المصانع المغلقة، ولتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التدريب.

كما أولت الحكومة إهتماماً خاصاً بزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية خاصة الصحة والتعليم، حيث قامت بزيادة الموارد الموجهة للصحة بأكثر من ١٥% مما كان مخصصاً لها فى موازنة العام المالى الجارى. وتم أيضاً توجيه مزيد من الموارد للإسكان الإجتماعى، وخدمات التعليم، وتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل. ومن المقرر خلال السنوات القادمة أن ترتفع تدريجياً نسب الإنفاق على الصحة والتعليم للوصول إلى المعدلات المحددة فى الدستور (الصحة ٣% من الناتج والتعليم ٦% من الناتج).

ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة فى السعى إلى إعداد برنامج طموح لضم القطاع غير المنظم إلى الاقتصاد الرسمى. وسوف يتحقق ذلك من خلال إصدار قانون يحفز المنشآت الصغيرة والأكثر صغراً على الإنضمام طواعية للإقتصاد الرسمى لتقليل ما يتكبدونه من تكلفة عدم الإنضمام، وللإستفادة من المزايا التى يتيحها التواجد فى القطاع الرسمى.

ولضمان إستمرارية هذه المبادرات، فقد قامت وزارة المالية بتأسيس وحدة جديدة للعدالة الإقتصادية تختص بتحسين أساليب الاستهداف من خلال برامج محددة تقوم بشكل مباشر بخفض معدلات الفقر والتحول من تقديم الدعم السلعى إلى دعم الأسر المصرية المستحقة. وفى هذا الإطار يجرى حالياً الإعداد لتنفيذ برنامج للدعم النقدى، كما تجرى مراجعة لمدى كفاءة وفاعلية برامج الدعم الحالية.

وقد قام مجلس الوزراء منذ يوليو الماضى بإتخاذ عدد من القرارات لإحداث تحسن سريع ومباشر فى مستوى معيشة المواطنين الأولى بالرعاية:

- زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنسبة ٥٠% ليصل شهرياً إلى نحو ٤٥٠ جنيه.
- زيادة ١٠% لأصحاب المعاشات تصرف من شهر يناير ٢٠١٤.
- زيادة الحد الأدنى للأجور من ٧٣٠ إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً.
- زيادة دخول المعلمين والأطباء فى إطار تحسين خدمات التعليم والصحة.
- إعفاء التلاميذ من المصاريف المدرسية بالمدارس العامة، وزيادة الإعتمادات الموجهة لتحسين الوجبة الغذائية بالمدارس.
- زيادة سعر شراء القمح المحلى من الفلاحين إلى ٥٠٠ جنيه/أردب.

ثالثاً: الأداء الاقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤

على الرغم من مرور النصف الأول من العام المالى، إلا أن الأثر الكامل للسياسات الإقتصادية السابق عرضها لم يتحقق بعد بشكل واضح إلا أنه من المتوقع أن يشهد الأداء خلال النصف الثاني من العام المالي تطوراً إيجابياً أكثر وضوحاً، حيث أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادى مع نهاية العام المالي إلى نحو ٣,٥ % مقارنة بنحو ٢,١% فى العام الماضى. كما أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل ١٣,٧% من الناتج فى العام المالى السابق.

النشاط الاقتصادى

تأثر معدل النمو الإقتصادى خلال الربع الأول من العام المالى الجارى بالتطورات السياسية منذ شهر يونيو الماضى، وما تبعها من فرض لحالة الطوارئ وحظر التجوال ولكنه ظل إيجابياً عند معدل ١% (شكل ٢). كما أن معدل البطالة ظل مرتفعاً، حيث بلغ ١٣,٤% فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤ مقارنة بـ١٢,٥% فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣ (شكل ٣).

شكل (٢): معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)

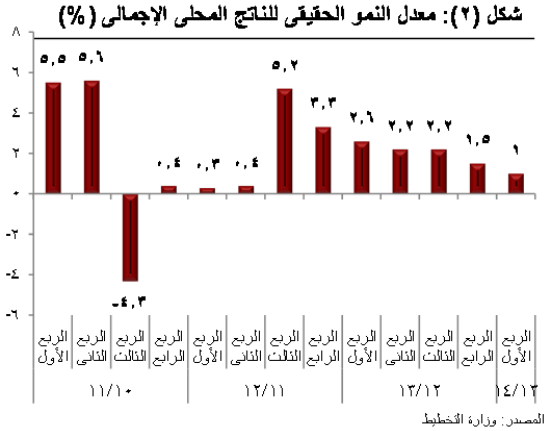

المصدر: وزارة التخطيط

وعلى الرغم من هذه النتائج غير المرضية، إلا أن توقعات الأداء فى الفترة المتبقية من العام المالى تأتى أكثر تفاؤلاً. حيث أنه من المقدر أن ينعكس التحسن الأمني والاستقرار السياسى النسبى على الأداء الاقتصادي. من ناحية أخرى فإنه أخذاً فى الإعتبار أن إجراءات تنفيذ الإستثمارات الحكومية تستغرق بعض الوقت فمن المتوقع تسارع وتيرة تنفيذ الاستثمارات المنفذة خلال النصف الثانى من العام المالى، خاصة وأن مكون الإنفاق الجارى فى الحزمة التنشيطية الأولى لم يكن كافياً للتأثير بشكل كبير كمضاعف لنمو النشاط الإقتصادى. كما أن سداد المتأخرات وبما فى ذلك مستحقات شركات المقاولات، ومساندة المصانع المغلقة، وزيادة أجور العاملين بالقطاع الحكومى.

شكل (٣): معدل البطالة (%)

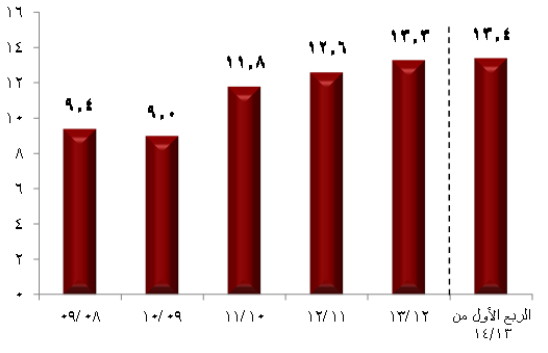

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

وفى نفس الوقت فإن هناك بعض المؤشرات الأولية التى تشير إلى بدء تعافى الاقتصاد ونهاية حالة التباطؤ، من ضمنها:

- ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعى للمرة الأولى منذ بداية العام المالى، ليسجل زيادة شهرية بنحو ١٤% فى شهر نوفمبر ٢٠١٣ وهو يعد أكبر زيادة شهرية منذ يناير ٢٠١٣. كما استمر المؤشر فى الارتفاع فى خلال شهر ديسمبر، ليسجل معدل نمو شهرى ٤,٦%.
- ارتفاع مؤشر مديرى المشتريات PMI إلى مستوى أعلى من ٥٠ نقطة فى شهرى نوفمبر وديسمبر لأول مرة منذ ثورة يناير، وهو ما يشير إلى حدوث توسع فى النشاط الإقتصادى ولكن مع عدم إنعكاسه بشكل كاف على معدلات التوظيف خلال هذه الفترة.

جدول (٤): أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المؤشر	يوليو-١٣	أغسطس-١٣	سبتمبر-١٣	أكتوبر-١٣	نوفمبر-١٣	ديسمبر-١٣
مؤشر الانتاج	١٥٣	١٣٣	١٢٩	١٢٦	١٤٥	١٥٢
معدل النمو الشهرى	*-١٢,٠*	*-١٣,٠*	*-٣,٠*	*-٢,٣*	*١٥,٣*	*٤,٦*
الكهرباء المولدة (مليون كيلو وات)	١٥،٦٢٨	١٥،٥٨٣	١٤،٦٨٢	١٣،٣٩٣	١٢،٨٨٤	١٣،٤١٧
معدل النمو الشهرى	*٦,٥*	*-٠,٣*	*-٥,٨*	*-٨,٨*	*-٣,٨*	*٤,١*
انتاج الأسمنت (ألف طن)	٣،٠١٩	٢،٤٨٦	٤،٧٣٥	٣،٤٦٢	٣،٩١٤	-
معدل النمو الشهرى	*-١٦,٠*	*-١٧,٧*	*٩٠,٥*	*-٢٦,٩*	*١٣,١*	-
انتاج الحديد (ألف طن)	٦٢٠	٣٩٠	٦٧٠	٤٩٨	٥٧٦	-
معدل النمو الشهرى	*٣,٩*	*-٣٧,٠*	*٧١,٦*	*-٢٥,٧*	*١٥,٧*	-
مبيعات الحديد (ألف طن)	٨٢٧	٤٣٦	٧٣٦	٥١٣	٦٠٥	-
معدل النمو الشهرى	*٤١,١*	*-٤١,٣*	*٦٨,٧*	*-٣٠,٣*	*١٧,٩*	-

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- عودة الاستثمارات الأجنبية فى قطاع البترول بعد سداد جزء من مديونية الشركاء الأجانب، خاصة وأن تراجع الاستثمارات كان أحد الأسباب الرئيسية لتراجع معدلات النمو فى الناتج المحلى خلال العامين الماضيين.

- شهد قطاع السياحة تحسناً طفيفاً، حيث بلغ اجمالى عدد السياح الوافدين ٦٧٨ سائح خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، مقابل ٦٧٣ سائح خلال نوفمبر ٢٠١٣ (شكل ٤). وتجدر الاشارة إلى أن أكثر من ٢٥ دولة قد قامت برفع حظر السفر إلى المناطق السياحية فى مصر فى فترة لاحقة، وهو ما سوف يسهم فى إرتفاع أعداد الزائرين والسياح خلال الفترة القادمة. كما أنه من المتوقع أن تتحسن مؤشرات قطاع السياحة خلال الفترة القادمة عقب الانتخابات الرئاسية.

شكل (٤): مؤشرات قطاع السياحة (بالألف)

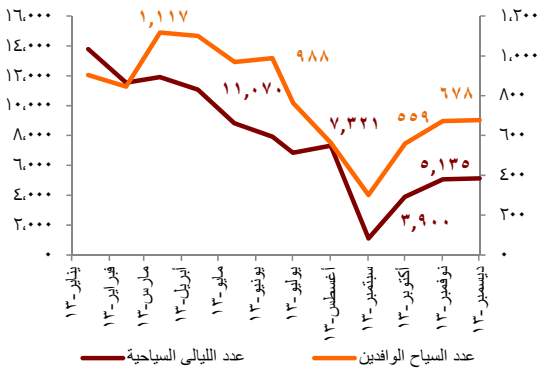

المصدر: البنك المركزى ووزارة السياحة

- شهد مؤشر ثقة المستهلك ارتفاعا كبيراً ليصل إلى ١٠٠,٨ فى ديسمبر ٢٠١٣، بعدما كان فى اتجاه انخفاضى متواصل منذ ٣٠ يونيو. بالإضافة إلى ذلك، قفز المؤشر إلى أعلى معدلاته منذ الثورة فى يناير ٢٠١٤ ليصل إلى ١١٣ (شكل ٥).

شكل (٥): مؤشر ثقة المستهلك

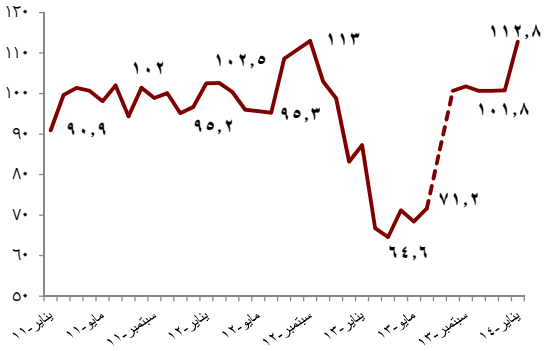

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- إرتفاع مؤشر EGX ٣٠ لأداء البورصة المصرية إلى مستويات قياسية وتحقيقه لنسب أرباح تبلغ ٤٢,٧% خلال الفترة يوليو-ديسمبر وهى الأعلى منذ ثورة يناير ٢٠١١.

- رفع درجات التصنيف الإئتمانى لمصر من مؤسسة "ستاندرد أند بورز" فى نوفمبر ٢٠١٣ بعد أن سبق قيامها بخفض درجة التصنيف ستة مرات متتالية منذ يناير ٢٠١١. كما قامت مؤسسة "فيتش" بتعديل النظرة المستقبلية لمصر من سالب إلى مستقر مع عدم تغيرها منذ يناير ٢٠١٣.

الأداء المالى خلال النصف الأول من العام الجارى

تشير البيانات المبدئية لأداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من العام المالى الجارى إلى أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٨٩,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ٤,٤% من الناتج المحلى الاجمالى وبمعدل إنخفاض نحو ٢,٢% مقارنة بالعام السابق، حيث إرتفعت جملة الإيرادات بنحو ١٤,٧% لتبلغ ١٧٥,٤ مليار جنيه، كما إرتفعت جملة المصروفات بنحو ٧,٦% إلى ٢٦٢,١ مليار جنيه.

إلا أنه ينبغى التعامل مع هذه النتائج المبدئية بحذر نظراً لوجود العديد من العوامل المؤثرة على هذا الأداء، حيث أن الأداء النهائى

للموازنة لا يظهر بشكل كامل إلا مع إقتراب نهاية العام المالى. ويتوقع أن يبلغ العجز الكلى فى الموازنة خلال العام المالى الجارى فى حدود ١٠% من الناتج. ويرجع ذلك إلى أن أداء الموازنة لهذا العام بالتحديد يتسم بعدة عوامل غير متكررة، وعدم إنتظام فى تحصيل بعض الإيرادات، وزيادات وإنخفاضات أخرى على جانب المصروفات.

وفيما يلى أهم العوامل التى أثرت على أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من العام، وكذلك العوامل التى من المتوقع أن تؤثر على الأداء حتى نهاية العام:

على جانب الإيرادات

- شهدت الإيرادات الضريبية إنخفاضاً بنحو ٦,٥% سنوياً خلال النصف الأول من العام المالي، إلا أنه باستثناء الايرادات من الجهات السيادية وحصيلة الضرائب على الجمارك، فقد حققت أغلب أنواع الضرائب الأخرى المرتبطة بالنشاط الإقتصادى نمواً ملحوظاً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى.
- وفيما يتعلق بالإيرادات السيادية، فقد انخفضت الحصيلة الواردة من البنك المركزى المصرى تحت حساب الضرائب على الأرباح والفائض المحول للخزانة بشكل ملحوظ وبنسبة ٥٤% عن نفس الفترة من العام السابق، إلا أنه من المتوقع أن يحقق إجمالى الإيرادات المختلفة من البنك المركزي معدل نمو بنحو ٦٢% مع نهاية العام المالى. كذلك فقد شهدت حصيلة الإيرادات من قناة السويس المحولة للخزانة العامة انخفاضا بنسبة ١٥,٥% لتبلغ ١٢,٨ مليار جنيه مقابل ١٥,١ مليار جنيه فى نفس الفترة من العام السابق، وعند تحويل كافة المبالغ المستحقة عن رسوم المرور فى قناة السويس هذا العام فسوف يكون هناك تأثير إيجابى على العجز.
- ويعتبر باب المنح من أكثر العناصر على جانب الإيرادات التى شهدت زيادة استثنائية، إرتباطاً بإستخدام الوديعة لدى البنك المركزى بالإضافة إلى المنح الواردة من دول الخليج. وقد إرتفعت المنح خلال النصف الأول من العام لتصل إلى ٣٦,٩ مليار جنيه، من بينها مبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه من الوديعة لدى البنك المركزى، بالإضافة إلى ما يعادل ١ مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة .

على جانب المصروفات

- إرتفعت الإستثمارات الحكومية بنسبة ١٧,٦% خلال النصف الأول من العام لتصل إلى نحو ١٥ مليار جنيه. ومن المتوقع أن ترتفع المصروفات الاستثمارية مع نهاية العام المالى بعد إضافة الإستثمارات المحددة فى الحزمة التنشيطية الأولى والثانية إلى نحو ٩٥ مليار جنيه، وهو رقم غير مسبوق.
- سوف يشهد النصف الثانى من العام وجود مصروفات إضافية فى باب الأجور تمثل فى تطبيق الحد الأدنى للأجور، وزيادة الدخل بالنسبة للمعلمين وأصحاب المهن الطبية، بالإضافة إلى زيادة فى مصروفات الباب الرابع نتيجة زيادة المعاشات، وزيادة معاش الضمان الاجتماعى (جدول ٥).

جدول (٥): اعتمادات البرامج الاجتماعية فى موازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤

	التكلفة (مليار جنيه)	عدد المستفيدين بالمليون فرد (ما لم يذكر غير ذلك)
الحد الأدنى للأجور	٥,٠	٢,٨
كادر المعلمين	٤,٠	١,٥
كادر الأطباء	٣,٠	٠,٥
معاش الضمان الاجتماعى (بالمليون عائلة)	١,١	١,٥

المصدر: وزارة المالية

- وبالنسبة للعلاقة المالية بين الهيئة العامة للبترول والخزانة العامة، فقد تم إجراء تسوية واحدة عن الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ بين وزارة المالية والهيئة المصرية العامة للبترول بنحو ٢٥ مليار جنيه. وسوف يرتبط الخفض فى دعم المواد البترولية بحجم الكميات من المواد البترولية الممنوحة من دول الخليج، ومدى سرعة التقدم فى ترشيد دعم المواد البترولية.
- وعلى الجانب الإيجابى أيضاً، فمن المتوقع أن تنخفض مصروفات الفوائد بنحو ٥ مليار جنيه عن الموازنة الأصلية نتيجة التغيرات الإيجابية لانخفاض أسعار العائد على الإصدارات الجديدة من الأذون والسندات بنحو أربعة نقاط مئوية منذ يوليو ٢٠١٣ (شكل ٦)، ونتيجة الإستفادة من الودائع الواردة من دول الخليج (بسعر فائدة صفر ويقوم البنك المركزى بإعادة إقراضها لوزارة المالية) كمصدر للتمويل.

شكل (٦): تطور معدلات العائد على الأذون والسندات

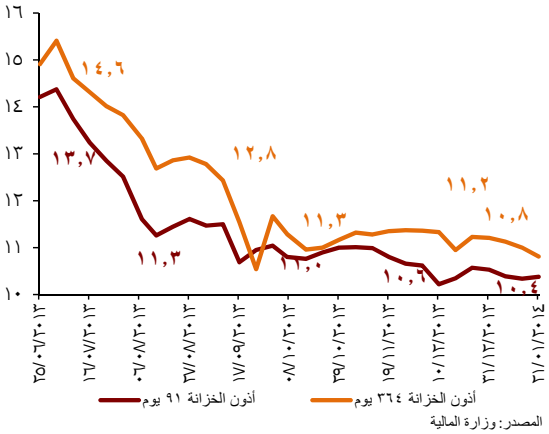

المصدر: وزارة المالية

تطور أداء السياسة النقدية

وبالتوازى مع السياسة المالية التوسعية، فقد قام البنك المركزى المصرى بخفض أسعار الفائدة تراكمياً بمقدار ١,٥ نقطة مئوية على مدى ثلاث مرات منذ يوليو الماضى. وقد ساعدت الودائع الدولارية لدول الخليج لدى البنك المركزى على إمكانية إتاحة المزيد من التمويل للموازنة العامة للدولة، مما يفسر بشكل كبير الزيادة الملحوظة فى معدلات نمو السيولة المحلية والتى سجلت متوسط قدره ١٨,٨% خلال الستة اشهر الاولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ ، مقارنة بنحو ١٠,٢% خلال نفس الفترة من العام السابق. من ناحية أخرى فقد إستمر نمو إجمالى الودائع لدى البنوك (بخلاف البنك المركزى) بشكل كبير، لتسجل معدل نمو سنوى قدره ١٨% فى نهاية نوفمبر ٢٠١٣ مقارنة بمعدل قدره ٩,١% خلال نفس الشهر من العام السابق (جدول ٦).

أما بالنسبة للأوضاع الإئتمانية، فلا تزال معدلات الإقتراض منخفضة حيث حقق الإقراض للقطاع الخاص معدل نمو سنوى طفيف بنحو ٨,٥% خلال الستة اشهر الأولى من العام المالى الجارى مقارنة بنحو ٧,١% خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

جدول (٦): تطور بعض المؤشرات النقدية

(مليون جنيه)

	يوليو-١٣	أغسطس-١٣	سبتمبر-١٣	أكتوبر-١٣	نوفمبر-١٣	ديسمبر-١٤
إجمالى السيولة (M٢)	١،٣١٦	١،٣٣٠	١،٣٣٥	١،٣٤٩	١،٣٦٠	١،٣٩١
معدل نمو سنوى	*١٩,٤*	*١٩,٢*	*١٨,٧*	*١٧,٨*	*١٨,٥*	*١٩,٢*
نقود الاحتياطى (M٠)	٣٢٥,٦	٣٣٤,٥	٣٣٩,٣	٣٣٤,٧	٣٣٧,٩	٣٣٦,٤
معدل نمو سنوى	*٢٧,١*	*٣٠,٣*	*٣٤,٨*	*٢٤,٨*	*٢٧,٩*	*٢٧,٣*
التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص	٤٩٧,٣	٤٩٦,١	٤٩٦,٤	٤٩٦,٩	٤٩٨,٦	٤٩٥,٦
معدل نمو سنوى	*١٠,١*	*٩,٤*	*٨,٨*	*٨,٤*	*٨,٠*	*٦,٤*
إجمالى الودائع	١٢١٢,٠	١٢١٧,٣	١٢٣٠,٢	١٢٤١,٥	١٢٦٢,٢	--
معدل نمو سنوى	*١٧,٧*	*١٧,٥*	*١٧,١*	*١٦,٧*	*١٨,٠*	--
إجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية	٥٥٠,٣	٥٥٠,٤	٥٤٩,٥	٥٥٠,٠	٥٥٠,٢	--
معدل نمو سنوى	*٨,٩*	*٨,٩*	*٨,١*	*٧,٩*	*٧,٥*	--
نسبة القروض إلى الودائع*	٤٥,٤	٤٥,٢	٤٤,٧	٤٤,٣	٤٣,٦	--

المصدر: البنك المركزى

* يعكس اقراض البنوك لكل من القطاع العام والخاص ويستثنى كل من سندات وأذون الخزانة العامة.

وأخيراً بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار المحلية، فقد إنخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١١,٧% مقارنة بمعدل ١٣% خلال نوفمبر ٢٠١٣ (شكل ٧). وقد تأثرت معدلات التضخم خلال الفترة بشكل أساس بارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية (أكبر الاوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) وبعض الأسباب الموسمية الأخرى، الى جانب الأثر غير المواتى لفترة الأساس من العام الماضى. وقد استقر معدل التضخم الأساسى ليسجل ١١,٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ وهو تقريباً نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق.

شكل (٧): معدل التضخم العام والأساسى لأسعار المستهلكين، تغير سنوى (%)

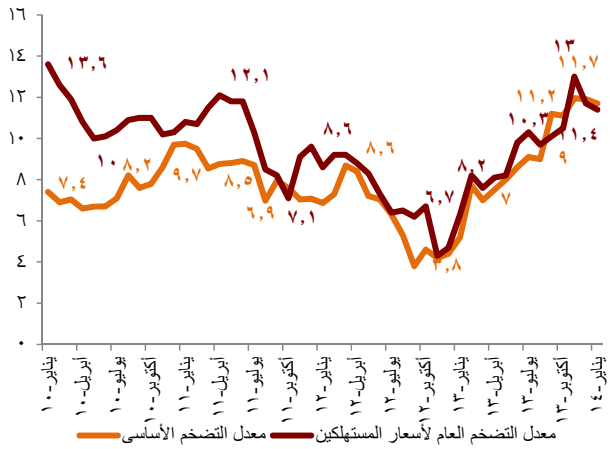

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

تطور أداء المعاملات الخارجية

على صعيد المعاملات الخارجية، فقد شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً فائض بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار (الأعلى منذ الفترة يوليو- سبتمبر من عام ١٩٩٨/١٩٩٧) مقابل عجز قدره ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير هذا التحسن فى ضوء تحقيق الميزان الجارى فائض بلغ ٠,٨ مليار دولار (لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨) مقابل عجز قدره ١,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل زيادة ملحوظة ليسجل ٤ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (شكل ٩).

كما ساهم فى تحقيق الفائض المحقق بميزان المعاملات الجارية ارتفاع التحويلات الرسمية بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة فى ضوء ورود منح من الدول العربية، مقارنة بـ٤٠ مليون دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد أدى ذلك إلى رفع مستوى الاحتياطى النقدى إلى ١٧ مليار دولار بحلول شهر ديسمبر، لترتفع بذلك نسبة تغطية الإحتياطى من النقد الأجنبى للواردات لتصل إلى ٤,١ شهراً، مقابل ٣,١ أشهر فى يونيو ٢٠١٣.

شكل (٨): تطورات القطاع الخارجى؛ مؤشرات رئيسية (بالمليون دولار)

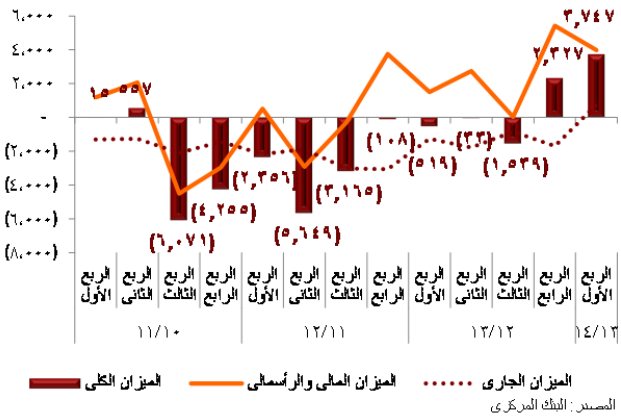

المصدر: البنك المركزى

رابعاً: نظرة مستقبلية للإقتصاد المصرى

على الرغم من الأداء المتواضع للإقتصاد المصرى خلال السنوات الثلاث الماضية فإن النظرة المستقبلية للإقتصاد المصرى تشير إلى وجود إمكانيات كبيرة للتقدم خلال السنوات القادمة، وذلك نتيجة لتوافر ثلاثة عوامل رئيسية يدعم كل منها الأخر:

- إستكمال خريطة الطريق السياسية والتى من شأنها إعادة الثقة والإستقرار وبالتالى تحسين المناخ للعمل وللإستثمار.
- إلتزام الحكومة الحالية والقادمة بوضع الإقتصاد فى المسار السليم.
- الإهتمام الكبير الذى توليه دول الخليج لنجاح مصر وإستقرار الإقتصاد المصرى.

وهناك بالفعل مؤشرات إيجابية للتقدم على هذه المحاور الثلاثة، حيث تم الإنتهاء من الإستفتاء على الدستور الجديد بأغلبية كبيرة، كما تقوم الحكومة بإتخاذ الإصلاحات المطلوبة لضمان التقدم خلال السنوات القادمة. ومن ناحية أخرى فإن دول الخليج قد أثبتت جلياً مساندتها السياسية والمالية لمصر.

وفى هذا الإطار فقد تم إعداد التقديرات للأداء المالى والإقتصادى على المدى المتوسط أخذاً فى الإعتبار تطبيق الإجراءات الإصلاحية وفى حالة عدم تطبيقها.

النشاط الإقتصادى

كما يتضح من الشكل (٩)، فإنه من المتوقع أن يؤدى الإنفاق على الحزم التنشيطية فى الإقتصاد إلى الإسراع بمعدلات النمو الإقتصادى لحوالى ٣,٥% خلال العام المالى الجارى ٢٠١٤/٢٠١٣. ومن المقدر أن تنمو الإستثمارات والإستهلاك العام بمعدلات نمو حقيقى تبلغ ١٤,٣% و٩,٨% على التوالى. ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى تدريجياً ليفوق معدلات النمو الكامنة فى الإقتصاد على المدى المتوسط. وفى غياب سياسات التنشيط والإصلاح الإقتصادى والإستقرار السياسى فإن الإقتصاد المصرى كان سيستمر فى تحقيق معدلات نمو شديدة التواضع.

شكل (٩): تقديرات مبدئية عن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)

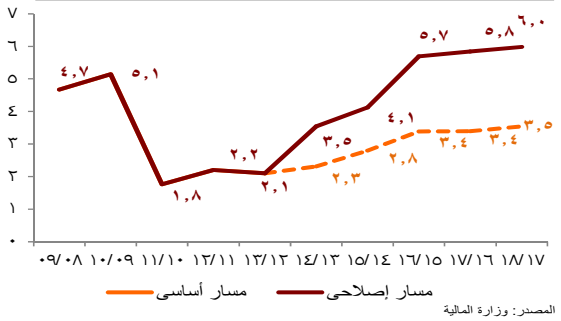

المصدر: وزارة المالية

ولا شك أن الإستمرار فى تحقيق معدلات نمو إقتصادى مرتفع يتشارك فى ثماره الجميع يتطلب القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية والتى تشمل إصلاحات سوق العمل وهياكل الأجور، ومناخ الإستثمار، وشركات قطاع الأعمال العام، ونظم التأمين الصحى والمعاشات، والإستهداف الفعال.

الموازنة العامة

يعتبر العجز الكلى فى الموازنة العامة من أهم التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى. وعلى الرغم من أن هذا العام شهد تدفق منح من دول الخليج قادرة على توفر التمويل المطلوب، فإن الإهتمام الرئيسى الذى يشغل الحكومة هو القدرة على ضمان السيطرة على عجز الموازنة ومعدلات الدين العام على المدى المتوسط. ويظهر الشكل (١٠) تطور العجز الكلى للموازنة العامة فى حالة تطبيق الإصلاحات وفى حالة عدم تطبيقها.

شكل (١٠): تقديرات مبدئية للعجز الكلى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى %)

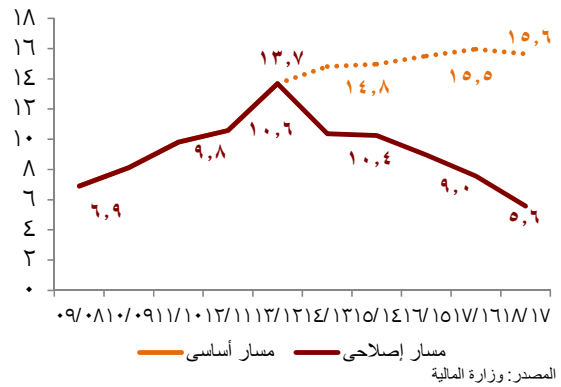

المصدر: وزارة المالية

وقد بدأ تغيير توجه السياسة المالية من خلال إتباع مجموعة من الإصلاحات التى تستهدف زيادة الإيرادات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام. فعلى جانب الإيرادات، قامت الحكومة الحالية بعدد من الإجراءات مثل إعداد قانون ضريبة القيمة المضافة، وتعديل قانون الضرائب العقارية، وقانون تنظيم الثروة المعدنية، والتعديلات فى قانون الضريبة على الدخل. وتستهدف كل هذه الإصلاحات توسيع القاعدة الضريبية ودرجة تصاعدية الضريبة. وإضافة لذلك سوف يؤدى مراجعة النظام الضريبى بشكل عام خلال الفترة القادمة لزيادة التصاعدية والعدالة ودرجة الإرتباط بالنشاط الإقتصادى إلى زيادة الإيرادات الحكومية.

ويمكن تحقيق مساحة مالية إضافة من خلال زيادة الضرائب دون التأثير على تنافسية الإقتصاد أو على مستوى معيشة المواطنين، وذلك لأن الحصيلة الضريبية فى مصر تعتبر أقل من الحصيلة فى الدول المشابهة لمصر إقتصادياً سواء ضمن مجموعة الدول الصاعدة أو الدول النامية الأقل دخلاً. ويوضح شكل (١١) أن إجمالى الحصيلة الضريبية فى مصر يبلغ أقل من ١٥% من الناتج المحلى وهو ما يعتبر أقل من المتوسط فى الدول الناشئة (نحو ٢٧%).

شكل (١١): مقارنة الدول من حيث العبء الضريبى (الضرائب كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى %)

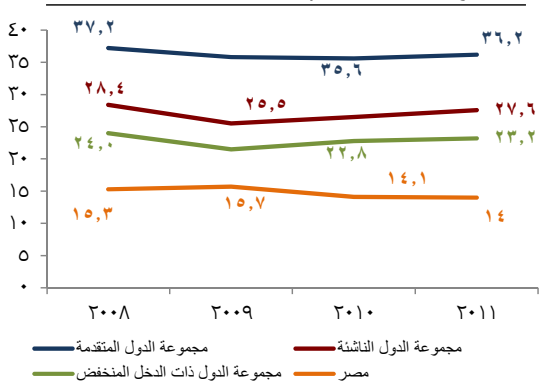

المصدر: صندوق النقد الدولى

أما على جانب المصروفات، فإنه ينبغى أن تستمر أولوية الإنفاق العام فى التركيز على تحديث البنية الاساسية وبحيث تبقى الإستثمارات الحكومية عند معدلات مرتفعة. وفى نفس الوقت فإنه ينبغى الإستمرار فى تنفيذ قائمة الإجراءات الإصلاحية لتدعيم العدالة الإجتماعية مع التركيز على سياسات الإستهداف للتحول من الدعم السلعى إلى دعم الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى للوصول إلى المعدلات المستهدفة فى الدستور (كما يتضح من شكل ١٢). كما ينبغى أن يصاحب ذلك خفض دعم المواد البترولية والذى يعتبر حجر الزاوية لأى إصلاحات مالية.

شكل (١٢): الإنفاق الإضافى على التعليم والصحة والبحث العلمى مقارنة بالوفر المتوقع على جانب دعم الطاقة

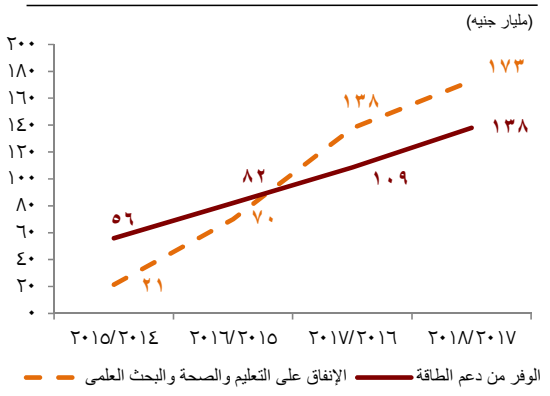

المصدر: وزارة المالية

ومن المتوقع على المدى المتوسط أن ينخفض العجز الكلى للموازنة العامة فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٦% من الناتج المحلى وأن ينخفض الدين العام الحكومى إلى نحو ٧٤%. وبخلاف الإصلاحات المالية السابق الإشارة إليها، فهناك عوامل إيجابية سوف تؤثر على خفض عجز الموازنة ومنها أثر خفض تكلفة الإقتراض الحكومى، بالإضافة إلى زيادة ديناميكية الإقتصاد وزيادة درجة إرتباط الحصيلة الضريبية بالنشاط الإقتصادى.

شكل (١٣): تقديرات مبدئية عن اجمالى دين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى %)

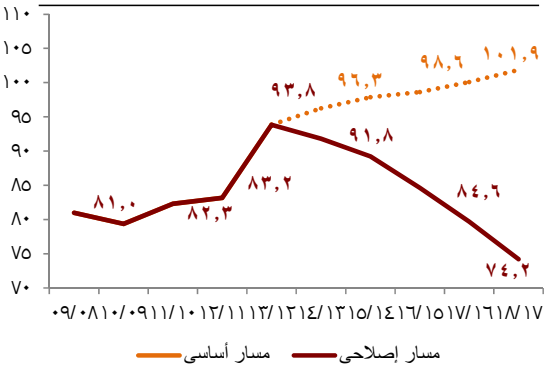

المصدر: وزارة المالية

ملاحظة ختامية: الفرق بين الأداء الإقتصادى المتميز والأداء الإقتصادى المتدنى على صعيد النمو الإقتصادى، والتوازن المالى، والعدالة الإجتماعية يتوقف على عنصرين أساسيين: نجاح مرحلة التحول السياسى والإلتزام بتطبيق الإصلاحات المطلوبة.

ملاحق

جدول (١): الإعتماد الإضافى الأول

البيان	المبلغ (مليار جنيه)
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	**٢,٦**
▪ برنامج تحسين أحوال الأطباء (كادر الأطباء)	١,٥
▪ تقنين أوضاع العاملين المتعاقدين على أبواب الموازنة المختلفة	١,٠
▪ أخرى	٠,٢
الباب الثانى: شراء السلع والخدمات	**٠,٨**
▪ برنامج التغذية المدرسية	٠,٤
▪ أخرى	٠,٤
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	**٦,٢**
▪ برنامج الانتهاء من أعمال ترفيق المناطق الصناعية فى عدد ٣٦ منطقة صناعية	٢,٦
▪ التأمين الصحى الشامل	١,٥
▪ برنامج توصيل الغاز الطبيعي لعدد ٨٠٠ ألف وحدة سكنية خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤	١,٥
▪ دعم البان الاطفال	٠,٤
▪ برنامج تدريب العمالة الصناعية " التدريب من أجل التشغيل "	٠,٣
▪ أخرى	٠,١
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية	**١٥,٨**
▪ برنامج سداد مستحقات المقاولين	١,٢
▪ برنامج الإسكان الاجتماعى	٣,٠
▪ البرنامج القومى لمياه الشرب والصرف الصحى	٢,٢
▪ أخرى	٩,٥
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	**٤,٣**
▪ استثمارات بواسطة الهيئات الاقتصادية	٢,٨
▪ برنامج مساندة المصانع المتعثرة	٠,٥
▪ أخرى	١,٠
الإجمـــالـــــى	**٢٩,٧**

المصدر: وزارة المالية

جدول (٢): الإعتماد الإضافى الثانى

البيان	المبلغ (مليار جنيه)
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	**١٠,٠**
▪ أعباء تطبيق الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للمعلمين	١٠,٠
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	**١,٤**
▪ لمواجهة العجز فى معاش الضمان الاجتماعى	١,١
▪ أخرى	٠,٣
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية	**١٥,٩**
▪ إنشاء (٥٠ ألف) وحدة سكنية جديدة مع البنية التحتية	١٠,٤
▪ استثمارات حكومية	٥,٦
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	**٦,٦**
▪ مساهمة الدولة فى مشروع تنمية قناة السويس	٢,٠
▪ تعزيز المساهمة المدرجة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون	١,٠
▪ أخرى	٣,٦
الإجمالـــــى	**٣٣,٩**

المصدر: وزارة المالية

جدول (٣-أ): النتائج المتوقعة لأداء موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣

(مليون جنيه)

	يوليو/ديسمبر ١٣/١٢	يوليو/ديسمبر ١٤/١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٨/٢٠١٧
العجز الكلى	٩١،٤٧٢	٨٩،٤٣١	٢١١،٠٩٦	٢١٨،٦٥٢
العجز (الفائض) النقدى	٩٠،٦١٥	٨٦،٦٣٣	١٩٨،٤٠٦	٢١٥،٥٠٨
العجز الاولى	٣٢،٣٤٨	١٩،٨٧٦	٣٣،٩٨٩	-٣٩،٥٥٣
الإيرادات	١٥٢،٩١١	١٧٥،٤٣٢	٥٨١،٥٧٩	٩١٦،٨٠٢
الضرائب	١١١،٠٩٢	١٠٣،٨٠٧	٣٢٠،٥٢٨	٧٨٢،٢٦٧
المنح	٢،٩٩٣	٣٦،٨٨١	١٢٢،٢٩١	٢،٣٩٤
الإيرادات الاخرى	٣٨،٨٢٥	٣٤،٧٤٤	١٣٨،٧٦٠	١٣٢،١٤١
المصروفات	٢٤٣،٥٢٥	٢٦٢،٠٦٥	٧٧٢،٥٥٦	١،٠٢٧،١٤٧
الاجور وتعويضات العاملين	٦٨،٠٩٣	٨٠،٠٩٤	١٨١،٣٩٥	٢٤٧،٩٩٣
شراء السلع والخدمات	٩،٥٥٧	٩،٦٥٢	٢٩،٤٧٩	٥٧،٠٩٣
الفوائد	٥٩،١٢٤	٦٩،٥٥٥	١٧٧،٠٦٩	٣٠٤،٦٩٠
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٧٨،٧١١	٧٠،١٨١	٢٥١،٤٦٢	١٥٣،٠٩٤
المصروفات الاخري	١٥،٥٧٦	١٧،٩٢١	٣٧،٧٠٢	٥٤،٦١٢
شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	١٢،٤٦٥	١٤،٦٦٣	٩٥،٤٤٩	٢٠٩،٦٦٦

المصدر: وزارة المالية

جدول (٣ -ب): النتائج المتوقعة لأداء موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣

(نسبة منوية)

	يوليو/ديسمبر ١٣/١٢	يوليو/ديسمبر ١٤/١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٨/٢٠١٧
العجز الكلى	٥,٣	٤,٤	١٠,٤	٥,٦
العجز (الفائض) النقدى	٥,٢	٤,٢	٩,٨	٥,٥
العجز الاولى	١,٩	١,٠	١,٧	-١,٠
الإيرادات	٨,٨	٨,٦	٢٨,٦	٢٣,٤
الضرائب	٦,٤	٥,١	١٥,٨	٢٠,٠
المنح	٠,٢	١,٨	٦,٠	٠,١
الإيرادات الاخرى	٢,٢	١,٧	٦,٨	٣,٤
المصروفات	١٤,١	١٢,٨	٣٨,٣	٢٨,٩
الاجور وتعويضات العاملين	٣,٩	٣,٩	٩,٠	٦,٤
شراء السلع والخدمات	٠,٦	٠,٥	١,٤	١,٥
الفوائد	٣,٤	٣,٤	٨,٧	٦,٦
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٤,٥	٣,٤	١٢,٦	٦,٦
المصروفات الاخري	٩٠,٠	٠,٩	١,٩	١,٤
شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	٠,٧	٠,٧	٤,٧	٦,٤

المصدر: وزارة المالية

جدول (٤): أداء الإيرادات العامة

(مليون جنيه)

	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢	يوليو - ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣
إجمالى الإيرادات	٢٦٥،٢٨٦	٣٠٣،٦٢١	٣٥٠،٣٢٢	١٥٢،٩١١	١٧٥،٤٣٢
الإيرادات الضريبية ومنها	٣٢٠،٥٢٨	٣٢٠،٥٢٨	٣٢٠،٥٢٨	١١١،٠٩٢	١٠٣،٨٠٧
الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية ومنها	٨٩،٥٩٣	٩١،٢٤٥	١١٧،٧٦٢	٤٩،٨٤٧	٤٥،١٤١
ضرائب على الدخول من التوظف	١٣،٣٩٣	١٦،٠١٠	١٩،٧٠٨	٩،٠٢٤	١٠،٤١٤
ضرائب على الدخول بخلاف التوظف	٥،٤٨٥	٥،٥٨٢	٦،٤٣٦	١،٨٢٠	٢،٢٤٤
الضريبة على أرباح شركات الأموال ومنها	٧٠،٥٣٨	٦٩،٥٥٠	٩١،٥٣١	٣٨،٩٩٥	٣٢،٤٦٤
من هيئة البترول	٣٤،٣٠٨	٣٤،٠٧٥	٤٥،٨١٦	١٥،٧٥٣	١٥،٣١٢
من البنك المركزى	٠	٠	٨،٢٩٠	٨،٢٩١	٢،٥٤٢
من قناة السويس	١٠،٩٠٠	١١،٨٠٠	١٢،١٥٠	٦،٢٠٠	٤،٧٠٠
من الشركات الأخرى	٢٥،٣٣٠	٢٣،٦٧٤	٢٥،٢٧٥	٨،٧٥١	٩،٩١١
الضرائب على الممتلكات ومنها	٩،٤٥٢	١٣،٠٨٩	١٦،٤٥٣	٧،٨٠٧	٩،٥١٢
ضرائب دورية على الممتلكات ومنها	٣١٧	٥٢٠	٥٣١	٢٩٩	٢٣٨
ضريبة الأراضى	١٧٨	١٧٥	١٨٥	١١١	١٠٧
ضريبة المبانى	١٣٩	٣٤٦	٣٤٦	١٨٨	١٣١
ضريبة على العمليات المالية التجارية والرأسمالية ومنها	٧،٣٢٣	١٠،٥٧٥	١٣،٩٠٥	٦،٥٢٦	٨،٢٨٢
ضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة	٦،٧١١	٩،٩٠٣	١٣،١٦٨	٦٢٣٣	٨،٠٠١
ضرائب ورسوم على السيارات	١،٨١٣	١،٩٩٣	٢،٠١٧	٩٨٢	٩٩٢
الضرائب على السلع والخدمات ومنها	٧٦،٠٦٨	٨٤،٥٩٣	٩٢،٩٢٤	٤٤،٨٠٠	٤١،٣١٨
الضريبة العامة على المبيعات	٣١،٨٧٣	٣٧،١٧٤	٣٩،٤٩٦	١٨،٠٦٤	١٩،٩٨٠
سلع محلية	١٢،٩٢٣	١٥،٥٦٦	١٤،٠٣٨	٦،٦١٦	٧،١٨٩
سلع مستوردة	١٨،٩٥٠	٢١،٦٠٧	٢٥،٤٥٨	١١،٤٤٨	١٢،٧٩٠
ضريبة المبيعات على الخدمات	٩،٣٩١	٩،١٤١	٩،٧٦٧	٤،٦٧٥	٤،٢١٥
ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية	٢٣،١٢٢	٢٥،٩٨٥	٣٠،٤٨٢	١٦،٥٩٩	١١،٣٤٢
ضرائب على الخدمات الخاصة	٨٧٣	٨٨٠	١،٠٩٢	٥٣٤	٤٥٠
ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)	٥،٠٦٥	٥،٤٦٥	٥،٢٤٨	٢،٣٣٧	٢،٨٤٠
الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) ومنها	١٣،٨٥٨	١٤،٧٨٨	١٦،٧٧١	٨،٣٩٩	٧،٥٩٥
ضرائب جمركية قيمية	١٢،٩٩٧	١٣،٩٥٥	١٥،٦٢٦	٧،٩٥٦	٧،٢٥٠
ضرائب أخرى [١]	٣،١٠٢	٣،٦٩٤	٧،٢٠٨	٢٤٠	٢٤٢
الإيرادات غير الضريبية	٧٣،٢١٤	٩٦،٢١٢	٩٩،٢٠٣	٤١،٨١٨	٧١،٦٢٥
المنح ومنها	٢،٢٨٧	١٠،١٠٤	٥،٢٠٨	٢،٩٩٣	٣٦،٨٨١
إيرادات أخرى ومنها	٧٠،٩٢٧	٨٦،١٠٨	٩٣،٩٩٦	٣٨،٨٢٥	٣٤،٧٤٤
من هيئة البترول	٢١،٠١٠	١٥،٠٢٧	١٨،٧٨٥	٧،٥١٧	٧،٢٥٧
من البنك المركزى	٤٩٨	١٥،٠١٢	١١،٣١٧	٤،٥١٧	٣،٢٨٣
من قناة السويس	١٥،٢٥٢	١٦،١١٨	١٦،٣٧٥	٨،١١١	٧،٢١٢
من الهيئات الاقتصادية	١،٢٨٧	٢،٢٠٧	١،٩١٥	١،٠٩٤	٤٤٧
من شركات قطاع الأعمال العام	٣،٢٦٣	٢،٩٨٧	٢،٩١١	٢٨٠	٢١٧
جارية	٢،٨٦٥	٣،٥٢٧	٦،٨٧٢	٤،٥١٨	٢،٠٨٢
رأس مالية	٧،٩١٤	٧،٥٩٢	٦،٨٠٦	١،٧٣٥	١،٥٣٣

المصدر: وزارة المالية

١ تتضمن الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة من البنك المركزى

جدول (٥): أداء المصروفات العامة

(مليون جنيه)

	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢١٠٢	٢٠١٢/٢٠١٣	يوليو - ديسمبر ١٢/١٣	يوليو - ديسمبر ١٣/١٤
المصروفات	٤٠١،٨٦٧	٤٧٠،٩٨٧	٥٨٨،١٨٨	٢٤٣،٥٢٥	٢٦٢،٠٦٥
الأجور والتعويضات للعاملين ومنها	٩٦،٢٧١	١٢٢،٨١٣	١٤٢،٩٥٦	٦٨،٠٩٣	٨٠،٠٩٤
الاجور والبدلات النقدية والعينية	٧٨،٢٧٠	٩٩،٩٢٦	١١٨،١٩٦	٥٦،٣٧٠	٦٦،١٤١
الوظائف الدائمة	١٧،٩١٧	١٩،٩٥٩	٢٤،٠٠٦	١١،٣٦١	١٢،٣٢٢
المكافات	٣٥،٠٩٣	٥٢،٧٢٩	٦١،٢٩٣	٣٠،٢٤٥	٣٦،٦٩٦
بدلات نوعية	٩،٩٨١	١١،٢٠٧	١٧،٣١٧	٦،٦١٥	٩،٧٠١
مزايـــا نقـــديـــة	١١،٣٩٦	١١،٣٩٧	١١،٦٨١	٦،٠٦٤	٥،٢٣٩
المزايـا العينيـة	٢،١٣٥	٢،٥٠٩	١،٩١٥	١،١٦٢	١،٠٥٥
المزايا التأمينية	٩،١٠٣	١١،٥٨٩	١٣،٦٧٥	٦،٤٧٨	٧،٣٨٦
حصة الحكومة فى صندوق التأمين الاجتماعى للحكومة	٨،٠٧٠	١٠،٣٠٦	١٢،١٠٠	٥،٦٤٨	٦،٥٩٠
شراء السلع والخدمات	٢٦،١٤٨	٢٦،٨٢٦	٢٦،٦٥٢	٩،٥٥٧	٩،٦٥٢
الســـلع ومنها	٩،٩٧٩	١٠،٥٩٩	١١،٩٩٤	٤،١٧١	٣،٩٨٥
المواد الخام	٤،٠٣١	٤،٢٩٩	٥،٧٠٤	١،٨٨١	١،٨٩٤
مياه وانارة	٣،٨٤٦	٤،١٥٩	٣،٩٥٧	١،٣٩٠	١،٣٤٧
الخدمات ومنها	١٠،٧١٦	١١،٥١٦	١١،٢٩٧	٤،٦٩٦	٥،١٠٤
نفقات الصيانة	٣،٣٣٦	٣،١٩٤	٣،٥٦٦	١،٤٧٨	١،٣٣٧
نقل وانتقالات عامة	٢،١١٢	٢،١٠٦	٢،٣٢٩	١،١١٤	١،١٠٥
أخرى	١،٥٨٧	٢،٤٥٨	٢،٦١٩	١،٠١٥	١،٤٩٧
الفوائد ومنها:	٨٥،٠٧٧	١٠٤،٤٤١	١٤٦،٩٩٥	٥٩،١٢٤	٦٩،٥٥٥
فوائد خارجية	٣،٤١٦	٣،٤١٨	٣،٨٩٦	٢،٠٧٠	٢،٣٦٧
فوائد محلية (لغير الحكوميين)	٨١،٥٣٤	١٠٠،٨٧٥	١٤٢،٩٦٦	٥٧،٠٤٦	٦٧،١٥٩
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٣،١٢٥	١٥٠،١٩٣	١٩٧،٠٩٣	٧٨،٧١١	٧٠،١٨١
الدعم ومنها	١١١،٢١١	١٣٤،٩٦٣	١٧٠،٨٠٠	٦٦،٥٨٢	٤٧،٩٦٥
لمؤسسات حكومية غير مالية، ومنها:	١٠٨،٣١٦	١٣١،٨٨٥	١٦٨،٩٧٨	٦٥،٤٥٦	٤٧،٤٢٨
دعم السلع التموينية	٣٢،٧٤٣	٣٠،٢٨٢	٣٢،٥٥١	٨،٨٧١	١٠،٩٩٨
دعم السلع البترولية	٦٧،٦٨٠	٩٥،٥٣٥	١٢٠،٠٠٠	٥٢،٦٤٤	٢٤،٩٠٠
لمؤسسات مالية حكومية	٢،٨٩٥	٣،٠٧٨	١،٨٢٢	١،١٢٧	٥٣٧
المنح ومنها	٥،٣١٩	٥،٣٠٥	٥،٠١٤	١،٦٦٥	٢،٣٢١
لجهات الحكومة العامة	٥،١١٨	٥،٠٨٥	٤،٨٦٩	١،٦١٨	٢،٢٤٩
مزايا إجتماعية ومنها	٦،١١٨	٩،٣٦٧	٢٠،٧٧٨	١٠،١١٩	١٩،٦٤٠
مزايا الأمان الإجتماعى	٢،٠٤٨	٢،٥٨١	٣،٧٥٣	١،٩٥٩	٢،٣٨٤
صناديق المعاشات	٣،٤٣٨	٦،٢٠٠	١٦،٣٥٢	٧،٨٠٠	١٧،٠٣٤
المصروفات الاخرى	٣١،٣٦٥	٣٠،٧٩٦	٣٤،٩٧٥	١٥،٥٧٦	١٧،٩٢١
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٣٩،٨٨١	٣٥،٩١٨	٣٩،٥١٦	١٢،٤٦٥	١٤،٦٦٣

المصدر: وزارة المالية